الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن.

أ.م.د. عمرخضيرات *

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ظاهرة الريادة والمشروعات الصغيرة ،وذلك من خلال الربط والجمع بين هذين المفهومين نظرا لأهميتهما الكبيرة في التنمية التي تسعى إليها مختلف المجتمعات ، حيث أنهما يقومان بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية ، وذلك من خلال دورهما المتزايد في توفير فرص عمل أكبر تسهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة فقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الريادة والرياديين وصفاتهم وخصائصهم والآثار الاقتصادية والاجتماعية للريادة والمشروعات الصغيرة. كما تطرقت الدراسة إلى العلاقة والارتباط ما بين مفهوم العولمة والمنظمات الريادية والريادة العالمية. وتناولت مفهوم المشاريع الصغيرة من حيث أهميتها وخصائصها ودور القطاعين العام والخاص في دعم المشاريع الصغيرة والعلاقة بين الريادة والمشاريع الصغيرة . أما في المبحث الأخير تناولت الدراسة الريادة في الأردن كحالة دراسية ، حيث تطرقت الدراسة إلى أسباب ريادة الأعمال في الأردن وأنواع القطاعات الاقتصادية الريادية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من أهمها أن الريادة والمشروعات الصغيرة هي ركن هام من أركان الاقتصاد في أية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم النامية ، كما أن الأردن باعتباره من أحد الدول النامية بدأ يهتم وبشكل كبير بموضوع الريادة والمشاريع الصغيرة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي لا سيما بعد أن أثبتت قدرتها على توفير فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي لعشرات الآلاف من المواطنين.كما أوصت الدراسة بضرورة سن التشريعات الحكومية اللازمة لتسهيل وتشجيع التوسع في المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة التي تعد من أهم الركائز في عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المختلفة بشكل عام وفي الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص، وتشجيع عقد المؤتمرات والندوات التي تجمع بين الباحثين والمهتمين في مجال الريادة والمشروعات الصغيرة ، وذلك بهدف بلورة المفاهيم الضرورية في هذا الموضوع ، على أن تكون مشاركة فعالة للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة بتجاربهم الميدانية في هذا الموضوع .

Economic Entrepreneurship and Small Projects in Jordan

Abstract

This study aimed to examining and investigating the phenomenon of entrepreneurship and small projects by combining these two concepts because of their great importance in the development of all societies. They play a prominent role in the process of economic development and achievement of basic development aims through their growing roles of providing greater job opportunities that could control unemployment. This study dealt with the concept of entrepreneurship and entrepreneurs, their qualities, characteristics, economic and social impacts of entrepreneurship and small projects. It also referred to the relationship and correspondence between the concept of globalization and entrepreneurship organizations and international entrepreneurship. The study examined the concept of small projects in regard to their importance, characteristics and the role of public and private sectors in supporting small projects and the relationship between entrepreneurship and

* عضو هيئة تدريس/ جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية.

small projects. In the last chapter, the study dealt with entrepreneurship in Jordan as a case study by referring to the entrepreneurship businesses in Jordan and their different economic kinds. This study presented some conclusions and recommendations, the most important of which is that entrepreneurship and small projects are the corner stone of the economy of any developed or underdeveloped country .Jordan, as one of the underdeveloped countries, started to take care of the issue of entrepreneurship and small projects on public and private levels, especially when they have made it possible to secure job opportunities and improve the economic status of thousands of citizens. The study also recommended the need for passing governmental necessary legislations in order to facilitate and encourage the expansion in entrepreneurship projects and small projects which are considered as the most important basics in the process of economic development in different economies in general and Jordanian economy in particular. Conferences and seminars attended by researchers and people interested in entrepreneurship and small projects should be held in order to put forward the necessary concepts in this regard, on condition that this participation of entrepreneurs and owners of small projects should be effective by offering their field experiences in this issue.

المقدمة:-

لقد أخذ مفهوم إقامة المشاريع الريادية الصغيرة يتوسع ويأخذ اهتمام وجدية أكثر في كثير من المجتمعات الاقتصادية ، وذلك من خلال الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول لتفعيل دور القطاع الخاص ،ولما لهذه المشاريع من أهمية في النشاط الاقتصادي والاستثماري والنمو الاقتصادي .وتعتبر الريادة وفي ظل الظروف المتغيرة التي تسود الأسواق الدولية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء. كما تتحول الريادة إلى أداة هامة من أدوات التعامل مع التطورات البيئية الدولية الجديدة سواء كان ذلك يتعلق بالمشاريع الفردية أو الاقتصاديات الوطنية حيث تعتبر الريادة المفتاح لأي قوة دافعة نحو تحقيق النمو. كما يلعب التوسع في إقامة المشاريع والأعمال الريادية الصغيرة دورا هاما في إبراز المبادرات غير المسبوقة ، ونشر روح الابتكار والإبداع ، وتوسيع رقعة النشاطات الاقتصادية. إذ تساهم المشاريع الريادية مساهمة فاعلة في تطور التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان ، وتوفير فرص عمل أكبر، وتوليد فرص كبيرة للمبدعين والرياديين المحتملين. كما تعد مثل هذه المشروعات النواة الأولى في بناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة. فعلى الصعيد الفردي يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي ، والرضا الشخصي ، وتحقيق الذات بالنسبة للشخص الريادي وعائلته ، كما يساهم المشروع الريادي في تطوير وظائف جديدة وتقليل مستويات البطالة في المجتمع . بالإضافة إلى إطلاق أنماط جديدة من السلع والمنتجات والخدمات مما يؤدي إلى ظهور أسواق جديدة ويساهم في تقليل الفجوات الموجودة في اقتصاديات البلدان. ويعتبر المشروع الريادي اللبنة الأولى في تأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها ما يجعل مثل هذه المنظمات قادرة على الدخول إلى أسواق العالم الأخرى.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الريادة والمشروعات الصغيرة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام وفي الاقتصاد الأردني على وجه الخصوص وذلك من خلال الدور الذي يلعبه الرياديون أصحاب الأفكار الإبداعية في تحريك الاقتصاد وأصحاب المشروعات الصغيرة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتغير متطلبات الحياة على المستويات كافة .

أهداف الدراسة: ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

ماهية مفهوم الريادة والمشروعات الصغيرة وأهميتهما وخصائصهما؟
بيان الآثار الاقتصادية والتنموية للرياديين وللمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني.
ما هي العلاقة التي تربط بين المنظمات الريادية ومفهوم العولمة ؟
ما هي العوامل التي تربط ما بين المشاريع الصغيرة والريادة؟
ما هي أهم أسباب ريادة الأعمال في الأردن؟
ما هي أهم أنواع القطاعات الاقتصادية الريادية في الأردن؟

مشكلة الدراسة: تنبع مشكلة الدراسة من ندرة البحث النظري والميداني الذي يتناول مفهوم الريادة والمشاريع الصغيرة بشكل عام وفي البيئة البحثية الأردنية بشكل خاص ، في الوقت الذي يعاني فيه الأردن من ضعف الموارد الطبيعية وفي الوقت ذاته يشهد تطورات وتحولات اقتصادية وسياسية يرافقها في كثير من الحالات زيادة في معدلات الفقر والبطالة .ونظرا لما تتمتع به المشاريع الريادية من دور وأهمية اقتصادية واجتماعية مما يجعلها مكان مناسب لاستثمار الطاقات البشرية ، وتسهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ، لذا فقد ارتأى الباحث التركيز على هذا الموضوع ليلفت الانتباه لهذا القطاع الحيوي الهام الذي ينطوي على الابتكار والإبداع والدور الحاسم في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، والذي يستحق المزيد من البحث والدراسة.

فرضية الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية :

هناك علاقة طردية بين مؤشرات الريادة والمشاريع الصغيرة وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية ، فكلما زادت المشاريع الريادية الصغيرة كلما زاد إطلاق أنماط جديدة من السلع والمنتجات والخدمات ، وفتح آفاق واسعة للابتكار وتشجيع المبادرات ، وخلق فرص وظيفية عاجلة ومستديمة للمواطنين ، مما يؤدي إلى تقليل حجم البطالة والزيادة في تحقيق النمو الاقتصادي.

هذا وسوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الريادة: المفهوم والطبيعة:

المطلب الأول: مفهوم الريادة:

إن الريادة ظاهرة جديرة بالاهتمام والرعاية ، نظرا لأهميتها العظمى في التنمية التي تسعى إليها مختلف المجتمعات . ولقد استخدم مصطلح الريادة منذ زمن طويل إلا أنه ما زال يكتنفه الغموض بعض ، حيث لم يظهر حتى الآن إجماع حول مفهوم متفق عليه للريادة ، وتعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة الريادة على الرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى، فقد انطلقت بعض هذه التعاريف من أن الريادة هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمول مثل هذه التعاريف على بعض المفاهيم الجديدة مثل: الابتكار والقدرة على تحمل المخاطرة.

فالريادة هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة، إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات. وهذه المنتجات أو الخدمات قد تكون أو لا تكون جديدة أو فريدة، ولكن يجب أن يضيف الريادي لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية(1) (Kuratko, 2001, 29).

ومن هنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسة من تعريف الريادة هي(2) (النجار، العلي، 2006، 6):

1. عملية إنشاء شيئ جديد ذي قيمة.
2. تخصيص الوقت والجهد والمال.
3. تقبل المخاطر المختلفة.
4. استقبال المكافآت الناتجة مثل: الاعتمادية، الاستقلال، والمال.

ويمكن تأمين القيمة من خلال عملية تحول الموارد إلى مخرجات حيث أن الريادي من خلال عملية التحول يبتكر شيئاً مفيداً.ويمكن النظر إلى تأمين القيمة أيضاً من خلال التبادل المالي مثل: شراء المستهلكين لمنتجات وخدمات الريادي، كما يرى آخرون أن الريادة هي تأمين شيء مختلف مع إعطاء قيمة، وإعطاء الوقت والجهد الضروري مع أخذ المخاطر وتلقي المكافآت[3] (Coulter, 2001, 5) ، كما يمكن تأمين قيمة جديدة عن طريق بناء هياكل مناسبة تؤدي إلى تعاون الأنشطة مع المنظمات الأخرى[4] (Wickham, 2007, 117). كما يمكن القول بأن الريادة هي التفرد، فالريادة بشكل رئيس تعتمد على الاختلاف والتنويع، والتوافقات الجديدة، والطرق الجديدة. وليس على النماذج والعادات المتبعة، إذ نستطيع من خلال الريادة الوصول إلى تأمين منتجات، وطرق فريدة لعمل الأشياء، فهي ليست النسخ المطابق، أو إتباع ما يفعله الآخرون، إنه عمل شيء جديد وفريد.

كما أن هناك من يرى بأن الريادة هي العملية التي يستخدم من خلالها الفرد أو الجماعات جهداً منظماً، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والتفرد. ولا بد للريادي/ الريادية من أن ينظر إلى تنظيم مشروعه، ويتضمن اختيار الريادي للشكل القانوني للأعمال. وإدراك تصميم هيكل التنظيم

المناسب لعمله حتى يضمن أن يسير العمل في التنفيذ على خير وجه؛ لأنه بدون اختيار الهيكل التنظيمي المناسب فإن الريادي قد يجد مشروعه في حالة فوضى ،لأن نمو المشروع سيؤدي إلى تعدد وظائفه ولا بد من تسليم بعض الأعمال إلى الآخرين، وهي من أصعب الأشياء على نفس الريادي(5) (Coulter, 2001, 154).

وتعتمد الدول النامية مفهوم الريادة على أنها عملية إدخال أو إنشاء شيء جديد مختلف وذو قيمة، من خلال تخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة. إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد، والذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات. (6) (Kuratko, 2001, 29).

المطلب الثاني: صفات ومزايا

مفهوم الريادة:

يمكن تلخيص أهم صفات ومزايا الريادة بما يلي :(7) (Hisrich, 2002, 10):

1. الريادة هي مجموعة المهارات الإدارية الإبداعية التي تستند على المبادرة الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي ترتبط قراراتها بمستوى معين من المخاطرة وعدم التأكد.
2. الريادة هي إحدى مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات.
3. الريادة هي الجهد الموجه نحو التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع.
4. الريادة تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.
5. الريادة هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات والتي تعود للقرارات الفردية الهادفة إلى تحقيق الربح من جراء اختيار النشاط الاقتصادي الملائم.
6. الريادة تعني العمل الذي يقوم به الفرد تلقائياً حيث يشتري بسعر معين في الوقت الحاضر، ليبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل مما يجعله عرضة لحالات عدم التأكد.

المطلب الثالث: مفهوم الريادي:

يعد ريتشارد كانتيلون (Richard Cantilon) الذي عاش بين عامي 1680- 1734 أول من أطلق مصطلح ريادي في المجال الاقتصادي، والريادي لدى كانتيلون هو المبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا للمستهلكين ، فهو يشتري بسعر محدد ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل ولقد بدأت الريادة تأخذ بعداً اقتصادياً

واجتماعياً بدءاً من القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن الحالي، فالريادي هو الشخص الذي يجلب الموارد، والعمالة، والمواد، والأصول الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل. كما وإنه الشخص الذي يكون مسروراً بتأمين الثروة للآخرين بإيجاد طرق جديدة للانتفاع من الموارد، وتقليل الفاقد، وإنتاج الوظائف للآخرين(8) (Hisrich, 2002, 10).
ويتضمن مفهوم الريادي نوع من السلوك يشمل(9) (النجار ،العلي،2009، 9).

1. أخذ روح المبادرة والتحرك.
2. قبول المخاطر والفشل.
3. تنظيم وإعادة تنظيم الآلية الاقتصادية والاجتماعية.

وعموماً فإن الريادي هو(10) : (النجار،العلي ،2009، 9)

1. الوكيل الذي يقوم بتوحيد وسائل الإنتاج من أجل تقديم القيمة الجديدة التي تؤهله لإعادة تأسيس موارده المالية بالإضافة إلى تحديد الأجور والفوائد والأرباح.
2. الشخص الذي يحاول سد النقص أو الثغرات في الأسواق من خلال أنشطته المختلفة، وهذه الأنشطة تعني القيام بمشروع في أسواق غير كاملة بعد، أو أسواق لا زالت متطلبات الإنتاج فيها غير متوفرة بالكامل.
3. الفرد الذي يدرك فرص السوق ويستجيب لها.
4. الشخص الذي يقوم بعملية تحديد وتطوير وصياغة الرؤيا الجديدة للأعمال من خلال فكرة جديدة أو فرصة جديدة أو طريقة جديدة لأداء الأعمال.

المطلب الرابع: الخصائص الشخصية للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة:

يعتمد نجاح الريادي بشكل كبير على طبيعة شخصيته وصفاته السلوكية التي تمكنه من تأسيس مملكته الخاصة والرغبة في انجاز الأشياء والتجديد وتحقيق النجاح . ويتسم الرياديون بعدة خصائص يمكن تلخيصها بما يلي :

1- الحاجة للانجازوالرغبة في الاستقلال والميل نحو المخاطرة: يسعى أصحاب الريادة وأصحاب المشروعات الصغيرة إلى تقديم أفضل انجاز أو الفوز في موقف تنافسي معين أو قياس نجاحهم بالقدرة على بلوغ الأهداف . كما يسعون نحو الإنشاد في الاستقلالية في بلوغ الأهداف ويشاطرون طموحاتهم دون الاكتراث الى ردود الفعل الاجتماعية. كما إن أهم ما يتمتع به الريادون هو المبادرة و الشجاعة والمخاطرة، ولكن المخاطرة غير المقامرة، حيث تقوم الأولى على العمل الشاق، وانتهاز الفرص السانحة، بينما تقوم المقامرة على الحظ، والمصادفة.والمخاطرة متنوعة سواء عند بدء المشروع، أو تشغيله، فالمدير/ المالك يعمل غالباً بأمواله الخاصة حتى إن هذه المخاطرة قد تمتد للعائلة أيضاً، وتتضخم هذه المخاطرة، وتزداد عادة مع زيادة احتمالية فشل المشروع(10،11) (Pickle, Longnecker, 2000, 9)، ونلاحظ أنه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد نحو المخاطرة.

2ـ النظرة المستقبلية والرغبة في النجاح:يعرف الرياديون كيف يتطلعون نحو المستقبل وكيف يفكرون بالمردود المادي وكيف يمتلكون التفاؤل العالي بالمكتسبات . كما أنهم يعرفون أهدافهم جيداً، ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الأهداف، إنهم منظمون فسيولوجياً على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، ويملكون درجات أكبر من الأشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم(12، 13) (Longenecker, 2000, 8, Anderson, 1993, 6).

3ـ الثقة بالنفس: إن ثقة صاحب الأعمال الريادية بنفسه تنشط الجوانب الإدراكية والتصويرية مما يجعله أكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديدة وعن طريق الثقة بالنفس يستطيع أصحاب الأعمال الصغيرة والرياديون أن يجعلوا من أعمالهم أعمالاً ناجحة، إذ أظهرت أغلب الدراسات أن الرياديين يملكون الثقة بالنفس، وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة، وتصنيفها، والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين(14) (Anderson, 1993, 6).

4ـ التضحية والإيثار والاندفاع للعمل: يتنازل أصحاب الريادة عن إشباع حاجات معينة في سبيل بلوغ النجاح والتقدم. كما يظهر الرياديون مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى إن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب أو الشاق (15) (Longenecker, 2000, 10). إن مالكي المنظمات الصغيرة يمتلكون دافعاً ذاتياً للتميز، ويزدهرون ويتألقون في مواجهة التحديات.

5ـ الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة:إن الرياديين هم أول القادمين صباحاً إلى العمل وآخر المغادرين يومياً، وهم في الغالب يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققوا المنافسة مع المنظمات الكبرى. إن من يعمل ساعات طويلة، ومن يسهر لا بد أن يمتلك إرادة قوية تمكنه من ذلك، ومن يلاحظهم عن قرب يجد أنهم حتى في أسوأ حالات مرضهم يمتنعون عن مغادرة العمل، ولا يقدمون إجازات مرضية أثناء عملهم لأنهم يرون النشاط في العمل، والابتعاد عنه هو المرض بعينه(16) (Pickle, 1993, 6).

6ـ الالتزام:يظهر الرياديون درجة كبيرة من التركيز على أهدافهم، وعدم تخليهم عن تخطيط أنشطتهم المختلفة، ويمكن لكل إنسان أن ينجح في العمل الحر بشرط ألا يتراجع، وأن يتعلم من أخطائه وأخطاء الآخرين، وتؤكد الدراسات وجود علاقات إيجابية بين مدى الالتزام ومستوى نجاح العمل(17) (تاركنتون، 1998، 7).

7ـ التفاؤل:يمتلك الرياديون وأصحاب المشروعات الصغيرة خاصية التفاؤلية، فهم غير متشائمين، إنهم متفائلون أكثر من غيرهم. صحيح أن الناس قد يفشلون في تحقيق شي ما، أو في مرحلة ما من مراحل الحياة، وهذا أمر لا يمكن تفاديه، ولكن يجب أن يتعلموا من ذلك

الفشل، حيث اعتبار الفشل حلقة في سلسلة النجاح، بشرط أن لا يتكون هذه هي الخطوة الأخيرة في المرحلة.

8-منهجي ومنظم:إن الرياديين وأصحاب الأعمال الصغيرة لديهم القدرة على ترتيب وتنظيم وقتهم بشكل جيد، وهم قادرون على رؤية الصورة الكبيرة وبشكل واقعي، ومدركين في نفس الوقت للتفاصيل الدقيقة داخل تلك الصورة. وهذا يحتاج إلى قدرات متميزة في مجال التحليل والربط بين المتغيرات البيئية قد لا يملكها الآخرون(18) (Anderson, 1993, 6).

المبحث الثاني: الآثار التنموية للريادة والأعمال الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

تلعب الريادة والأعمال الصغيرة دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني، نظرا لأهميتها في التنمية التي تسعى إليها مختلف المجتمعات حيث تسهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية. كما أن لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية إذ تلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للريادة والمنظمات الصغيرة(19، 20، 21) (خطاطبه، 1992، 11-15، صيام، 1999، 474-489، Gunasekaran, 2000, 20):

1-زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:

تعمل الريادة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للإفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

2-الزيادة في جانبي العرض والطلب:

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

3-التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق:

يعتمد التطوير على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة.ومن هنا فإن الرياديين والمنظمات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات العامة الكبيرة؛ لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل، لذا فهم يقدمون الكثير من الإبداعات والتجديد في

عالم الأعمال، إن المشاريع الريادية هي القادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

4ـ توجيه الأنشطة للمناطق التنمويـــة المستهدفـــة:

تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

5ـ تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافســـة:

تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

6ـ التكامل مع المنظمات الكبيرة وترابط الأعمال التجاريـــــة:

إن الرياديين والمنظمات الصغيرة والمتوسطة هي التي تعطي دم الحياة للاقتصاد الحديث وتبقى الحاجة إليها ضرورية على مستوى الاقتصاد القومي، لأن العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاته، فصاحب هذا العمل يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى مما يؤكد أن الفرصة متاحة للريادي أن يقدم شيئاً يحمل قيمة وبأسلوب فعال. إذ يعمل الريادي على تزويد المنظمات الكبيرة بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها مما يخفف من كلفة الإنتاج لتمكين عدد قليل من المشروعات الكبيرة من التركيز على تلك النشاطات التي تكون جهودهم فيها أكثر فاعلية. كما يقوم الريادي بدور الوسيط في توزيع إنتاجها كوكلاء للمنظمات العابرة للقارات، ومن هنا فإن الريادة تعمل على ترابط المشروعات المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن أكثر من (37) ألف عمل من الأعمال الصغيرة تزود شركة جنرال موتورز بالبضائع والخدمات المختلفة.

7ـ العمل على تطور الاقتصاد:

إن المشروعات الريادية الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد وهي النواة التي ترفد الاقتصاد القومي فيما بعد بالمشروعات الكبيرة العملاقة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، فمشروعات اليوم الصغيرة هي مشروعات الغد الكبيرة.

وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها رياديون برؤوس أموال محدودة جداً، فقد كان سوفت جزاراً، بينما فورد ميكانيك، أما كرايسلر

فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات. أما جيلمان مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

8ـ تعظيم العائد الاقتصادي:

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المنظمات الكبيرة أعلى منها في المنظمات الصغيرة، وقد يعود ذلك إلى اعتماد المنظمات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك لو إننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المنظمات الصغيرة والريادية هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للريادة والمنظمات الصغيرة:

يرافق الريادة والمشروعات الصغيرة ظهور نشاطات اقتصادية لها آثارها الاجتماعية بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية، ومن أهم الآثار الاجتماعية ما يلي: (22، 23، 24) (صيام، 1999، 43، خطاطبه، 1992، 11، علي، 1999، 423).

1ـ عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:

تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة، والتي تعد في العادة موطناً للمشروعات الكبيرة.

ومن هنا فإن الرياديين وفي مشروعاتهم المختلفة سواء كانت صغيرة أم متوسطة، قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة كفؤة ومتوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

2ـ امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة:

يلعب الرياديون في المنظمات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في الاقتصاد الحديث في جميع الأقطار بسبب المرونة والقدرة على الإبداع التي يتمتعون بها، حيث يلعبون دوراً رئيساً في تزويد فرص العمل، وامتصاص البطالة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسط تكلفة العمل في المنظمات الكبيرة، ونلاحظ أن معدل كثافة رأس المال للعامل الواحد ما يقارب (1100) دينار/ عامل لدى المنظمات الريادية والصغيرة، بينما نجد أن هذا المعدل في المنظمات الكبيرة هو (11000) دينار/ عامل، أي أن تكلفة فرصة العمل في المنظمات الكبيرة هي عشرة أضعاف التكلفة في المنظمات الصغيرة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي

لها، ويعزز قدرتها على توظيف الأيدي العاملة، وبموارد مالية محدودة نسبياً مع تجنب الهدر في الموارد المتاحة.

3ـ المساهمة في تشغيل المرأة:

تلعب الريادة والأعمال الصغيرة دوراً كبيراً في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، ومشاغل الخياطة، والتريكو، والألبسة مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل، وكذلك تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

4ـ الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:

يعد وجود الرياديين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلاً من الهجرة إلى المدن حيث التلوث، والضغط على خدمات البنية التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام برعاية الرياديين والمنظمات الصغيرة، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

المبحث الثالث: الريادة والعولمة:

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم العولمة والتعرف على العلاقة بين المنظمات الريادية والعولمة وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

مفهوم العولمة:. يمكن تعريف العولمة على أنها ظاهرة طبيعية ذات تأثيرات متداخلة ومتغيرة، جاءت نتيجة للنمو المطرد للعلاقات الدولية في جميع مجالات الحياة اليومية، ويكون تأثيرها في المجال الاقتصادي أكثر وضوحاً نتيجة زيادة العلاقات الاقتصادية الدولية. ويعرف[35] (إسماعيل، 2001، 16) العولمة على أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتراف يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية".

هذا ويمكن أن نلخص أهم مظاهر العولمة فيما يلي[26] (إسماعيل، 2001، 18-25):

1. تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).
2. الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التنقية الهائلة.
3. تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل: الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة.
4. تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).
5. بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
6. تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
7. تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

وتشير بعض الدراسات إلى أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي لبلد ما تعد أساساً لقياس درجة العولمة واستمراريتها، وهناك عدة مؤشرات للانفتاح إلا أن أي منها يعتبر كافياً للحكم على مدى شمولية العولمة، ومن المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس درجة الانفتاح هي نسبة التجارة الدولية إلى الناتج الإجمالي، إلا أن هذا المؤشر لا يكفي لقياس تأثير الانفتاح على تطوير الموارد البشرية، لا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث تشكل صادرات النفط نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، إلا أن نسبة العمل في هذا النشاط الإنتاجي تعد ضئيلة جداً، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون زيادة نسب الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وليس إلى زيادة مساهمة قوة العمل في قطاع التصدير، وتعد زيادة مساهمة قوة العمل في السلع التصديرية أكثر دلالة على مدى انكشاف العمالة المحلية على الخارج، وبالتالي تأثرها بالمنافسة الأجنبية وضرورة زيادة كفاءتها للتعايش مع البيئة التنافسية الجديدة.

وتعد الشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقوميات الأداة الرئيسة للعولمة، حيث تتم من خلالها عمليات تدويل حركة رؤوس الأموال والإنتاج والتسويق والعمليات المالي والتجارية وانتقال المعلومات، ويسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسة للاقتصاد العالمي، أي بعبارة أخرى، تتسم هذه الشركات بتنوع نشاطاتها الإنتاجية والخدمية وذلك لتعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأرباح عالية يمكن أن تحققها من نشاطات أخرى، وتشكل ظاهرة اندماج الشركات والبنوك من أبرز سمات عولمة الاقتصاد وذلك من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: المنظمات الريادية والعولمة:

إن معرفة الفرص وبنفس الوقت التهديدات المحيطة أمران لا بد منهما إذا أرادت المنظمات الريادية أن تسعى نحو العالمية ، وذلك من أجل معرفة ما يدور حولها، من أجل مساعدتها في آلية اتخاذ القرار ذات البعد العالمي [40] (James, G. 2002). وتجدر الإشارة إلى أن منظمات الأعمال عندما تذهب نحو العالمية لا بد لها أن تتمتع بمواصفات وخصائص تجعلها مختلفة عن بقية منظمات الأعمال الأخرى سواء كانت المحلية أو الإقليمية وذلك حتى تستطيع أن تنافس بقوة خصوصاً في ظل هذا التنافس الشديد بين منظمات الأعمال، ولذا عليها أن تعيد بناءها بما يتناسب مع العالمية سواء من حيث رأس المال، الموارد البشرية، والهيكل التنظيمي وخدمتها وطبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها.وهناك مجموعة من العناصر التي تركز في توجه منظمات الأعمال نحو العالمية ومنها[29] (James, 2002).

1. **زيادة المعرفة في التكنولوجية**:إن وجود حجم المعرفة التكنولوجية المناسبة لدى منظمات الأعمال سواء في الإنتاج أو الخدمات خلال استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة وبالاعتماد على البحث والتطوير يساعد هذه المنظمات في تحسين مستوى الجودة في الإنتاج والخدمات، وبالتالي تحقيق رضا ورغبات الزبائن بغض النظر عن أماكن تواجدهم.
2. **هجرة الزبائن**:إن الزبائن في العادة يهاجرون وراء المنتجات والخدمات ذات العالمية والتي تحقق قناعاتهم ورغباتهم بغض النظر عن ولاءه السابق لمنتجات أخرى وبالتالي على المنظمات التي تسعى للعالمية أن تأخذ في اعتبارها هذه الاتجاهات أثناء التعامل مع الزبائن والسعي نحو تحقيق رغباتهم وحاجاتهم بما يحقق الاستمرارية والولاء لدى الزبائن.
3. **الالتزام بالشرعية العالمية**:إن على منظمات الأعمال التي ترغب بالذهاب نحو العالمية أن تقوم بإعادة تنظيمها بما يتناسب مع الأنظمة والتعليمات الموجودة في الدول التي تتواجد بها، ومثال ذلك شركات الطيران، والبنوك وشركات الاتصالات وغيرها، وذلك حتى تحقق الشرعية القانونية في بيعها للمنتجات والخدمات التي تقدمها وبالتالي الحصول على التراخيص القانونية من هذه الدول وذلك ضمن

المعايير والمقاييس الدولية والأنظمة المرتبطة بها في تحقيق شرعية مزاولتها للأنشطة التي تقوم بها.

4. **تقليل التعرفة الجمركية**:إن المنظمات التي تسعى نحو العالمية تمارس العمل على تقليل في التعرفة الجمركية وذلك من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية التي تحقق لها مثل ذلك كمنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي وغيرها التي تساعد في تخفيض التعرفة الجمركية وبالتالي التقليل من تكاليف الإنتاج والخدمات التي تنعكس بالتالي على سعر المنتجات والخدمات وذلك حتى تستطيع أن تنافس الشركات المحلية والإقليمية.
5. **وجود شركات متعددة الأعمال**:إن وجود خطوط الإنتاج المتنوعة والمتعددة يساعد منظمات الأعمال في تحقيق التوازن المطلوب ما بين إشباع حاجات الزبائن المحليين والعالميين، وبالتالي يساعد على وجودها محلياً وعالمياً.
6. **الشركات المحلية**: منظمات الأعمال حتى تستطيع أن تبقى وتنافس عالمياً لا بد لها أن تكون ناجحة محلياً وتحقق النجاح المطلوب لذلك من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لوجودها محلياً وأن نجاحها محلياً يجعلها تتجه نحو العالمية.

المطلب الثالث: الريادة العالمية:

إن الاختلاف الكبير في أوزان الزبائن وحاجاتهم وكذلك الاختلاف في الثقافات واللغة في الدول المتعددة تلزم منظمات الأعمال الريادية التي تبحث عن العالمية في ظل المنافسة الشديدة مضاعفة جهودها من أجل القدرة الريادية العالمية. وبالتالي يجب أن تدرك طبيعة القرارات التي يتم اتخاذها إذ كلما كانت القرارات تذهب نحو العالمية كلما كانت أكثر تعقيداً سواء كانت ترتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وغيرها. هذا ويمكن توضيح هذه النواحي على النحو التالي: (Robert،2004 (30)).

1. **النواحي الاقتصادية**:إن الريادي عندما يفكر أن يؤسس مشروع على المستوى المحلي فإنه يراقب كافة الأنشطة الاقتصادية ومستوياتها في تلك الدولة التي سوف ينشأ به مشروعه وكذلك العملات التي تستخدم في تلك الدولة، بينما في حالة التعامل مع عدد كبير من الدول وعندما يتجه نحو العالمية فإن هناك اختلافات كثيرة ومعقدة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لتلك الدول وصرف العملة وتعليمات الدولة القانونية والبنوك والتسويق ونظام قنوات التوزيع، وإن هذه الاختلافات تتطلب وجود خطط متعددة للتعامل مع كافة الدول بصورة صحيحة وسليمة.

2. **النواحي المرتبطة بتطوير الاقتصاد**:إن النواحي المرتبطة بالتطوير الاقتصادي للدول تؤثر أيضاً بالنسبة للمنظمات الريادية في كيفية التعامل مع كافة الاختلافات

الإقليمية الاقتصادية بين الدول سواء كان ذلك مرتبط بالاتصالات، التسهيلات البنكية أو البنية التحتية للطرق والكهرباء والنظام التعليمي والعادات والتقاليد وغيرها.

3. **نظام المدفوعات**:إن الاختلاف في آلية صرف العملات ما بين دول العالم وما يرتبط بها من اختلاف في مستوى الدخل يؤثر أيضاً في تثمين وتقييم قيمة المنتجات والخدمات وآلية تسعيرها ما بين الدول وبالتالي وضع نظام خاص بالمدفوعات يوضح هذا الهامش في الفوارق بالدفع بحيث يلاحظ أن ثمن المركبة في دول الخليج يختلف عنها في الأردن وأوروبا أو أفريقيا وهكذا.

4. **نظام الحكم**:إن اختلاف نظام الحكم بين دولة وأخرى يكون له تأثير أيضاً في كيفية الدخول إلى أسواق تلك الدولة وعدم الدخول إلى أسواق أخرى وخصوصاً عند الاختلاف وإذا كان نظام الاقتصاد المرتبط به أيضاً رأسمالي أو اشتراكي وحتى نظام المعرفة المتعلق في اختلاف فكرة المنتج وآلية التسويق، والنظام المحاسبي والربحية والعائد وغيرها.

5. **البيئة القانونية والسياسية**:إن اختلاف الوضع السياسي والقانوني ما بين الدول له تأثير في توجه المنظمات الريادية نحو العالمية وأن هذه المنظمات لا تسعى إلى تحقيق خسائر ومغامرات خطيرة في دخولها لأسواق الدول التي لا يوجد بها أي استقرار سياسي أو أمني وكما هو الحال الآن في العراق أو فلسطين أو في أفغانستان أو دول البلقان وما يرتبط بذلك من أوضاع قانونية شائكة تحول دون توجه منظمات الأعمال للمغامرة بإقامة مشاريع استثمارية في ظل هذه الدول، وكذلك ان التذبذبات في أسعار النفط ومنتجات الطاقة وأسعار الضرائب واختلافها من دولة لأخرى يؤثر أيضاً عند التفكير بإقامة مشاريع عالمية.

6. **البيئة التكنولوجية**:إن المنظمات الريادية لا بد أن تأخذ بالاعتبار الاختلافات التكنولوجية الموجودة في العالم سواء كانت في الولايات المتحدة أوالاتحاد السوفيتي أو دول العالم الثالث والذي يتعلق بالاتصالات ومدى تأثير ذلك في أسلوب تصنيع المنتجات وتقديم الخدمات ومحاولة نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى وبالتالي مدى استجابة الزبائن في هذه الدول للاستفادة من هذه التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن سعي منظمات الأعمال الريادية نحو العالمية يفرض عليها بعدا" استراتيجيا في أربعة قضايا أساسية هي: [31] (Robert, 2004, 80).

1. المسؤولية ما بين العمليات في الدولة الأم ودول العالم الآخر.
2. وضع الهيكل التنظيمي المناسب للعمليات العالمية.

3. تحديد آلية التخطيط وأنظمة الرقابة والتقارير التي تستخدم في العمليات العالمية.
4. وضع المقاييس والمعايير المناسبة للأداء العالمي.

المبحث الرابع: الريادة والمشاريع الصغيرة:

يرى العديد من الباحثين أن هناك تداخلا بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية باعتبارهما مصطلحين مترادفين ، وفي هذا السياق يؤكد دركر(Druker,1989)على ضرورة ربط الريادة بنوع النشاط الذي تمارسه المشروعات وما تحمله من إبداع وأفكار جديدة وليس بحجم المشروع . وتتسم المشاريع الصغيرة على اختلاف أنواعها بكونها تلعب دورا" كبيرا" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، فهي تمتاز بدورها المتزايد في خلق فرص عمل جديدة ، ومساهمتها في زيادة الصادرات ، وقدرتها على الابتكار والتجديد ، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من المشاريع الكبيرة بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الرئيسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة:يعتبر مفهوم المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير . ولعل السبب الرئيس في ذلك هو الاختلاف في المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المشروع الصغير ، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر . ومن أهم المعايير المستخدمة في تعريف وتصنيف والتمييز بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة ما يلي[33] (World Bank, 1987):

معيار عدد العاملين.2- معيار حجم رأس المال المستثمر.3- معيار الإيرادات.4- معيار القيمة المضافة.5- درجة التخصص في الإدارة.6- مستوى التقدم التكنولوجي.

وتختلف معايير المشاريع الصغيرة من بلد لآخر تبعاً لاختلاف الظروف والأحوال الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي والصناعي ومستوى معيشة الأفراد وكثافته السكان من بلد لآخر . فما يعد صغيراً في دولة متقدمة صناعياً قد يعد كبيراً في دولة حديثة التصنيع، كماان ما هو صغير في صناعة الحديد والصلب مثلاً قد يعتبر كبيراً بالنسبة للصناعات الخشبية والبلاستيكية ويلاحظ مثل هذا التباين في كثير من الدول إذ يبين الجدول رقم (1) مفهوم المشاريع الصغيرة لدى البعض من دول العالم. حيث يتضح من الجدول أن المؤسسات التي يجري تصنيفها صغيرة في الأقطار الكبرى هي في أغلب الأحوال تصنف كبيرة في الدول النامية.

الجدول رقم (1) مفهوم المشاريع الصغيرة لدى بعض دول العالم

الدولة	الحد الأدنى لعدد العمال	الحد الأعلى لعدد العمال
الولايات المتحدة الأمريكية	250	1000
ايطاليا وفرنسا	1	500
اليابان	20	300

السويد	1	200
كندا واستراليا	1	99
بلجيكا والدانمارك	1	50
مصر	9	50
السودان	9	20
العراق	01	9
غانا	1	9

- المصدر: عبد الرحمن عمر، "الصناعات الصغيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 4، الإمارات العربية المتحدة 1986، ص44.

وقد وجدت اتجاهات مختلفة في تصنيف وتعريف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها يمكن أن نجمل أهمها بما يلي:

1. **الكونغرس الأمريكي، إذ يعرف المؤسسات الصغيرة كما صدر في قانون (Act) لعام 1943: بأنها تلك التي لا تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها مستقلة وليست مسيطرة في مجالها. الأمر الذي يعني بأن صفة السيطرة قد أصبحت من الأهمية بمكان في بيان ما إذا كانت تلك المؤسسة تندرج تحت المؤسسات الصغيرة أم لا (34) (البدور، 1991).**
2. **يشمل مفهوم المشاريع الصغيرة في معظم البلدان العربية الوحدات الإنتاجية الصغيرة وهي مشاريع الحرف اليدوية والورش الصغيرة بالإضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة.**
3. **مركز التنمية الصناعية للدول العربية: يعرفها بكافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية، إضافة إلى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.**
4. **منظمة العمل الدولية: إن مفهوم المنشآت الصغيرة يشمل المنشآت الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين بها إلى (50) عاملاً وهذا يتوافق مع تعريف البنك الدولي الذي يرى أن المشروعات التي يعمل فيها أقل من (50) عاملاً تعد صغيرة.**

أما دراسة البنك الدولي عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1987 فقد حددت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وأقل من (500) عامل في الدولة المتقدمة.

أما الجمعية العلمية الملكية في دراستها عام 1989 عن المشاريع الاستثمارية في الأردن اعتبرت المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم من (9-19) عاملاً، بينما اعتبرت المؤسسات التي تستخدم ما بين (20-99) عاملاً مؤسسات متوسطة، و(100) فأكثر مؤسسات كبيرة[35] (Royal Scientific Society, 1989).

المطلب الثاني: دور القطـاع العـام والخاص في دعم المشروعات الصغيرة:

إن مشـاركة القطـاعين العـام الخـاص فـي دعـم المشـروعات الصـغيرة تأخـذ ثلاثـة أبعـاد أو مستويات:

1. سن التشريعات والقوانين والأنظمـة التي من شأنها أن تسـهل وتدفع سير هذا القطاع إلـى الأمام.ضرورة أن يكون مستوى تدخل القطاع الحكومي من خلال تخصيص جزء من خطة التنمية الوطنية لهذا القطاع.
2. ضرورة أن تقوم الحكومة بتبنـي إستراتيجية وطنيـة عامـة تتعلق بدور ومكانـة وكيفيـة دعم القطاع الانتاجي الصغير والمرحل والمدة الزمنية والجهات المنفذة والمشرفة على تنفيذ تلك الإستراتيجية. كمـا أن هنالك خدمات أخرى كثيـرة يقـوم بهـا القطـاع العـام والخـاص لقطـاع الأعمال الصغيرة، نذكر منها(36، 37) (هيكل، 2003، المنصور، 2000، 16):

1-تنظيم معارض محلية وإقليمية ودولية.
2-إعداد نماذج، تتضمن أسماء هذه المشاريع، وطبيعة الإنتاج التي تقوم بها.

3. تنظيم مجموعة كبيرة من اللقاءات وورشات العمل والندوات حول مسائل مختلفة تتعلق بقطاع الأعمال الصغيرة مثل:

1- تحديد المشاكل والاحتياجات.
2- لقاءات تتعلق بمجموعة القوانين ذات الصلة بقطاع الأعمال الصغيرة.
3- لقاءات تتعلق بالضرائب والسياسات الضريبية.
4- ورشات عمل حول كيفية التعامل مع مؤسسات الإقراض.
5- ورشات عمل تتعلق بموضوعات مثل التأمين.
6- لقاءات وورشات عمل تتعلق بمفهوم وخصائص وسمات الأعمال الصغيرة.
7- تنظيم رحلات علميـة للعـاملين فـي قطـاع الأعمـال الصـغيرة إلـى العديـد مـن البلـدان العربية للإطلاع على تجارب مماثلة.
8- تنظيم مؤتمرات دولية لتبادل الخبرات والمعلومات حول قطاع الأعمال الصغيرة.

المطلب الثالث: أهمية وخصائص المشاريع الصغيرة:

تتميز المشاريع الصغيرة عن غيرها بأنها عادة ما تدار من قبل مالكيها ، بحيث يكون صاحب المشروع هو المدير العام وربما يكون المدير المالي والإداري ومدير المبيعات . وتشكل المشروعات الصغيرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات ، حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة في المجتمع من خلال الإسهام في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، ، وتوجيه طاقاتهم للعمل الحر والريادة، وترسيخ قيمة العمل الحر وأهميته للمجتمع. وتأتي أهمية المشاريع الصغيرة من خلال ما يلي[38] (هيكل، 2003، 93):

1-لعب دورا كبيرا في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية والسلعية الفكرية.
2- تشكل حوالي 90% من المؤسسات في العالم وتغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
3- بمثابة آلية تسهم في إعداد العمالة الماهرة ومحاربة الفقر وتشارك في حل مشكلة البطالة ، إذ توظف من 50- 60 % من القوى العاملة في العالم.
4-تساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.
5-عند استعراض كافة الأثرياء والمشاهير في العالم نجد أنهم قد بدءوا بمشاريع صغيرة ثم أصبحوا من أصحاب الشركات العملاقة.
6-باتت المشروعات الصغيرة كواحدة من إحدى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم عناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء. وإن هذه الشركات لديها قدرة على الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور السريع لحركة العرض والطلب، وباتت فرصها بالنمو والبقاء أكبر من الشركات الكبيرة ذات المرونة الأقل.
7- إعداد الرواد من الشباب وزيادة نسبتهم من خلال تطوير الخطط والمناهج التعليمية وبرامج التدريب التي تؤهلهم ليصبحوا من رجال الأعمال، والاتجاه نحو العمل الحر الخاص وتعظيم فرص النجاح.

أمـا بالنسـبة إلـى خصـائص المشـروعات الصـغيرة فـيمكن تلخيصـها بمـا يلـي (40)(هيكل، 2003، 84):

1-مالك المنشأة الصغيرة هو مديرها ، حيث أن هناك جمع ما بين الإدارة والملكية.

2-صغر حجم المشروع مقارنة مع المشروع الكبير.حيث يحتاج المشروع الصغير إلى مساحة صغيرة لأداء نشاطه..

3-استقلال الإدارة.

4-تدني الحجم المطلق لرأس المال ، إذ لا يحتاج المشروع الصغير إلى تمويل كبير.

5-قلة عدد العاملين.

6-نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبياً.

7-درجة المخاطرة قليلة.

8-يعتمد على الموارد الأولية والتكنولوجيا البسيطة.

9-تقديم السلع والخدمات للمجتمع المحلي مباشرة.

10ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.

المطلب الرابع: الريادة والمشاريع الصغيرة:

لقد كانت الريادة تعني دائماً الاستحداث وهذا المصطلح انتشر واستخدم على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية. وفي الآونة الأخيرة أصبحت الريادة في مجال الأعمال تعني السبق في ميدان ما، كما وتعني أيضاً من يدير شيئاً جديداً في ميدانه أو يبتكر شيئاً جديداً كلياً يلاقي طلباً ورواجاً. والريادة بهذا المعنى ليست حكراً على منشئ المشاريع، بل من يمارسها كذلك المدراء العاملون في المشاريع والمنظمات الكبيرة، حيث يتمثل نشاط هؤلاء المدراء الرواد بتقديم سلع جديدة أو بناء خط إنتاجي جديد أو القيام بإنشاء شركات جديدة، ولضمان بقاء واستمرارية الأنشطة الجديدة فإنه يتوجب على المدراء الرواد إدارة مواردهم المحدودة بطرق تختلف عن الأسلوب التقليدي المعتمد من قبل الآخرين.

وسنتعرف في هذا المبحث على الكيفية التي يتم من خلالها تطوير وتنمية قدرات مالكي ومدراء المشاريع الصغيرة وذلك ليصبح لديهم القدرة على إنشاء وتطوير مشاريعهم حتى تكون ريادية، ويكون لديهم القدرة على الإبداع والابتكار ليكسبوا رضا الزبائن وينالوا ثقتهم، ولهذا سنتناول في هذا المطلب موضوعات تتعلق بكيف نجعل المشاريع الصغيرة ناجحة، والعقلية التي يجب أن يتمتع بها الريادي والمراحل التي يجب أن يمر بها أي مشروع ليتم إنجازه بالشكل السليم.

أولاً: كيف نجعل المشروع ناجحاً!

إن هنالك مجموعة من العوامل التي لا بد من التفكير بها حتى نجعل المشروع ناجحاً وذلك عند بداية تكوين هذا المشروع[41] (Hupalo, 2003):

1-أن تكون الشركة قادرة على إبقاء هوامش الربح عالية:إن تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع وحيث أن الربحية التي لا تتجاوز 2% فما الفائدة من وجود هذا المشروع الذي يكلف ملايين الدنانير ولكن مع صافي الربح لا يتجاوز هذه النسبة.

2-البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب: إن من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلا بد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائد يتناسب مع حجم الإنفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.

3-المحافظة على الإنتاج:وهي الطريقة التي يجب على الريادي أن يحافظ بها على إنتاجه وذلك من خلال عدم تمكن المنافسين الآخرين تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال حقوق النشر وبراءة الاختراع.

4-المحافظة على التدفقات النقدية:إن من السهولة لمشاريع الأعمال تحقيق مبيعات وربحية جيدة لكن من الصعوبة أن يكون هنالك نقص في بعض التدفقات النقدية التي يتم الحاجة إليها لدفع الفواتير والنفقات والتي تصبح مشكلة لنمو المشروع، ولهذا لا بد من توجيه هذه التدفقات النقدية نحو استمرارية وانطلاقة المشروع.

المحافظة على استمرارية وديمومة المشاريع:إن الناس مختلفون بطباعهم وتصرفاتهم والأنماط الاجتماعية والسلوكية، ولهذا لا بد من مراعاة ذلك أثناء التعامل مع الزبائن ومراعاة أوجه الاختلاف فيما بينهم، وذلك من أجل المحافظة على استمرارية وديمومة المشاريع [42] (الزيدان، 1994، 60-63)..

المبحث الخامس: الريادة في الأردن:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك من معظم الدول باختلاف درجة النمو فيها بأهمية الدور الحاسم الذي تقوم به الريادة في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث يرافقها ظهور نشاطات اقتصادية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية. والأردن باعتباره أحد الدول النامية ذات الإمكانيات والموارد المحدودة أصبحت الريادة فيه سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات شيء واقعي وملموس يظهر من خلال البيانات والأرقام الدالة على ذلك، وخاصة ما شهده الأردن في السنوات العشر الماضية من نشاط ملحوظ على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص قطاع العقارات والإنشاءات مما دفع المستثمرين والمدخرين الأردنيين والعرب إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع والاهتمام به.

المطلب الأول: أسباب ريادة الأعمال في الأردن:

إن ريادة الأعمال في الأردن وتزايد الاستثمار في القطاعات الاقتصادية يعود لعدة أسباب يمكن توضيحها على النحو التالي[47] (السكارنه، 2008، 322):

1. الاستقرار السياسي والأمني وفره نظام حكم راسخ، والسعي نحو الإصلاح والتنمية السياسية.
2. الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والذي تجاوز 6% بالمتوسط خلال هذه الفترة.
3. إطار عمل مؤسسي ملائم،و شبكة داعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستدامته.
4. وفرة الموارد البشرية المدربة والتي تتميز بالكفاءة وبمستوى الأجور المنافس, و البنية التحتية المتميزة
5. حجم السوق وإمكانية التوسع.
6. عائدات عالية على رأس المال المستثمر، وحرية تحويل الأموال المستثمرة وعوائدها.
7. وجود بيئة استثمارية آمنة وبنية تحتية متميزة مما دفع بالكثير من المغتربين الأردنيين والعرب إلى استثمار أموالهم في الأردن وبخاصة في سوق العقار لأنه الأكثر أماناً وربحاً.
8. التعديلات التي طرأت على قانون المالكين والمستأجرين، بخصوص عدم السماح للمستأجر البقاء في العقار بعد انتهاء عقد الإيجار، مما جعل مسألة الملكية أكثر جاذبية للكثيرين في سوق الإيجار، ليصبح الاستثمار العقاري أكثر جدوى، وتزايد الاستثمار العربي عامة، والخليجي خاصة، نحو إقامة مشاريع ضخمة في مجالات جديدة.
9. إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2003 في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تلاها من تطورات، شجعت العديد من المغتربين الأردنيين للعدول عن فكرة الاستثمار خارج بلدهم الأردن، وجعلت الكثير من المغتربين الأردنيين والعرب يبحثون عن مكان آمن لاستثماراتهم.
10. الزيادة التي طرأت في أسعار النفط أدت إلى توفر السيولة الناتجة عن الفوائض النفطية في دول الخليج، وزادت من تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، الأمر الذي ساعد في هذا النمو المتصاعد.
11. عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة وبالتحديد (العراق، وفلسطين، ولبنان، وسوريا) إضافة إلى التهديدات التي تتلقاها سوريا وإيران، مما جعل أبناء هذه الدول يبحثون عن مكان آمن لاستثماراتهم، الأمر الذي دفع بمواطني هذه الدول إلى التوجه نحو قطاع العقار بالأردن، سواء كان ذلك للشراء أو الاستئجار. حيث نزحت الآلاف من العائلات العراقية وبالأخص العائلات الغنية التي اتخذت من الأردن قاعدة لأنشطتها التجارية والاستثمارية.
12. انخفاض أسعار الفوائد على القروض السكنية نسبياً، نتيجة المنافسة بين البنوك من أجل إعطاء قروض سكنية بفوائد تقل عن 8%، حتى وصلت التسهيلات البنكية إلى حوالي 30% من مجموع القروض الممنوحة، ، وقيام الحكومة بتوفير التمويل لموظفيها من خلال برنامج دعم التمويل الإسكاني، إلى جانب ارتفاع معدلات إيجار الشقق السكنية.
13. تذبذب أسعار العقارات بنسب أقل من تلك التي تسجلها أسعار بعض الأصول الأخرى مثل أسعار الأسهم؛ فبينما يمكن أن يطرأ انخفاض على أسعار الأسهم بنسبة 5% في

اليوم الواحد و20% خلال أسابيع عدة، تبقى أسعار الشقق والأراضي مرتفعة وتذبذبها محدود.

14. الزيادة في أعداد السياح أحد أهم مصادر الطلب على المنتجات العقارية حيث تشير التوقعات إلى أن عدد السياح القادمين إلى المنطقة سيصل إلى 100 مليون في العام 2016.

المطلب الثاني: آليـــــة تشجيـــع الاستثمار في الأردن:

من أجل تشجيع الاستثمار في الأردن والذي يساعد على الريادة في تأسيس المشاريع الاستثمارية، فقد تم تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب المادة 13 من قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدأ عملها عام 1996، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي. وتهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة. كما أن قانون تشجيع الاستثمار قد جاء من أجل إعطاء الحوافز المشجعة التي تساعد على دفع عجلة الاقتصاد والاستثمار ومن هذه الحوافز[48] (السكارنه، 2008، 324-325):

1. يغطي هذا القانون قطاعات الزراعة والصناعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات ومدن التسلية والترويح السياحي وخدمات استخراج ونقل وتوزيع الغاز والمياه والمشتقات النفطية والنقل البحري وسكك الحديد.
2. إعفاء كافة الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على 15% من قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية.
3. إعفاء كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه بزيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية.
4. إعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسب تتراوح ما بين (25% و 75%) وذلك حسب درجة تطور المنطقة الاقتصادي التي يقع فيها المشروع.

ومن أجل لتحقيق أهداف مؤسسة تشجيع الاستثمار فقد تم الإعلان عن إطلاق النافذة الاستثمارية في الاردن خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2004، وتم مباشرة العمل فيها بتاريخ 2004/5/16، بحيث تتولى تسجيل المشاريع وإصدار التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى السير بإجراءات حل المشكلات وإزالة العقبات التي قد تعترض المشروع قبل وأثناء وبعد التشغيل.

المطلب الثالث: أنواع القطاعات الاقتصادية الريادية في الأردن:

لقد أخذ مفهوم إقامة المشاريع الريادية يتوسع بدرجة كبيرة جدا ، وذلك من خلال الجهود المتزايدة التي تبذلها المجتمعات المختلفة لتفعيل دور القطاع الخاص ودعم العمل الحر في مختلف المجالات الاقتصادية ، لما لها من أهمية في النشاط الاستثماري ، والنمو الاقتصادي . ويلعب التوسع في إقامة الأعمال الريادية دورا هاما في إبراز المبادرات غير المسبوقة ، ونشر روح الابتكار والإبداع , والاستخدام الأوسع للمهارات , وتوسيع رقعة النشاطات الاقتصادية.ويتناول المطلب الأخير من هذه الدراسة أهم القطاعات الاقتصادية الريادية في الأردن.

1. قطاع العقارات والإنشاءات:

تأثرت حركة النشاط العقاري في المملكة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية العربية والعالمية، وقد أخذت في التصاعد منذ العام 2003 بشكل كبير جداً وبلغت الذروة في العام 2005، وتمثل هذا النشاط بالكم الكبير في حجم التداول. ويعزى هذا النمو في سوق العقار إلى ما شهده العراق من أوضاع سياسية واقتصادية، وهجرة الآلاف من المواطنين العراقيين إلى الخارج واتخاذهم من الأردن قاعدة لأنشطتهم الاستثمارية والتجارية، سواء في الأردن أو في بقية دول العالم، حيث ساهم وجود الآلاف من العراقيين في الأردن إلى زيادة الطلب على العقار، وحسب البيانات الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة فإن العراقيين يشكلون النسبة الأعلى من بين الجنسيات العربية والأجنبية من حيث عدد وقيمة المستثمرين في هذا القطاع. وقد بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام 2003 ما مجموعه (1300) مليون دينار، ارتفع بشكل كبير إلى (2000) مليون دينار لعام 2004، وبزيادة بلغت (700) مليون دينار وبنسبة نمو (53.8%).في حين بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني (2.65) مليار دولار أمريكي خلال الثلث الأول من العام 2007 مقارنة مع (2.18) مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي وبنسبة زيادة مقدارها (21%) طبقاً لما ذكرته دائرة الأراضي والمساحة[49] (السكارنه، 2008، 330).

كما تشير التقارير إلى أن:

1. قيمة استثمار قطاع العقار في الأردن للعام 2005 تجاوزت المليارى دينار أردني، أي بزيادة مقدارها (60%) عن العام 2004.
2. بلغ حجم الاستثمار في قطاع العقارات بالأردن خلال العام 2006 حوالي خمسة مليارات دينار أردني وبنسبة ارتفاع بلغت (43%) مقارنة بالعام 2005.
3. بلغت نسبة الارتفاع في الاستثمار في سوق العقار ما يقارب (75%) في عام 2005 مقارنة بالعام 2004، وتصدر العراقيون قائمة المستثمرين في قطاع العقار في الأردن في عام 2005، يليهم مستثمرون خليجيون من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة[48] (دائرة الأراضي والمساحة الأردنية).

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل النمو الحقيقي لقطاع الإنشاءات تجاوز 10% خلال السنوات الثلاث الماضية وتعد هذه النسبة الأعلى بين مختلف القطاعات الأخرى، حيث ارتفع معدل النمو في قطاع التشييد من (8,8%) في عام 2003 ليصل إلى (11.1%) في عام 2006. في حين بلغت حصته من الناتج المحلي الإجمالي (5.8%) في عام 2006، وقد حظي هذا القطاع أيضاً بنحو (16%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، كما

استوعب نسبة (7%) من مجموع القوى العاملة المحلية خلال ذات الفترة، وتشير البيانات إلى أن عدد رخص البناء التي تم منحها ارتفع من (21.433) رخصة في عام 2002 لتصل إلى (23.691) رخصة في عام 2006، في حين ارتفعت المساحة المرخصة من (7.3) مليون متر مربع إلى (13) مليون متر مربع في عام 2006، ويعود تراجع الرخص الممنوحة للبناء إلى إقبال المستثمرين على استملاك مساحات واسعة برخص أقل عدداً بهدف اختصار التكاليف من خلال التقليل من قيمة الأرض على سعر متر البناء المربع[50] (السكارنة، 2008، 332).

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر المساحات المرخصة خلال العام 2006 سجل نمواً نسبته (5.7%) عن مستواه خلال العالم السابق، حيث تصاعدت وتيرة نشاط البناء في المملكة ، حتى وصلت المساحة المرخصة للبناء إلى (12.9) مليون متر مربع بزيادة نسبتها (5%) عن العام 2005 بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي، ومن المرشح أن يستمر النشاط العمراني في الزيادة خلال الأعوام المقبلة، نتيجة زيادة ثقة المستثمرين العرب بالبيئة الاستثمارية للمملكة في ظل حرية تنقل الأموال والأفراد، وتعتبر زيادة المساحات المرخصة للبناء مؤشراً اقتصادياً جيداً سواء كان لأفراد وشركات أردنية أو لصالح مستثمرين عرب، خاصة في المناطق الحيوية التي شهدت حركة عمرانية لأغراض متعددة، حيث بلغت مساحة الأراضي المرخصة للأغراض الأخرى (3.5) مليون متر مربع خلال العام 2006 "أي غير المخصصة للسكن" وتشمل الأراضي المرخصة لبناء المتاجر والمصانع والمستشفيات والفنادق والبنوك والمساجد وغيرها، بزيادة نسبتها (15%) عن العام 2005، بحسب أرقام البنك المركزي، بالمقابل تراجعت أعداد الرخص الممنوحة لذات الغاية بنسبة (15%)، وهذا يشكل مؤشراً على توجه المستثمرين نحو إنشاء مشاريع ذات مساحات واسعة في مناطق مختلفة من المملكة[51] (علوان، 2007).

2.قطاع الصناعات الدوائية:

يعد من أهم القطاعات التصديرية في المملكة حيث يصدر حوالي 70% من إنتاجه أي ما يقارب (130) مليون دينار سنوياً، ويعتمد هذا القطاع على السوق العربي والذي يستهلك حوالي (70%) من منتجات هذا القطاع، بالإضافة إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية. وذلك بسبب السمعة الجيدة التي تتمتع بها الصناعات الدوائية الأردنية عالمياً، واستخدام هذا القطاع للكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بأجور منافسة، ومطابقة لقوانين حماية الملكية الفكرية.

3.قطاع تكنولوجيا المعلومات:

يوجد في الأردن (373) شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات تشكل قيمة مضافة عالية .وشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، وقد تم تصنيف الأردن في المرتبة (12) بين 102 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2003-2004 ذلك بسبب توفر الموارد البشرية المتعلمة والمدربة.

4.مستحضرات البحر الميت:

تلاقي هذه المنتجات رواجاً في الأسواق العالمية كونها مستحضرات طبيعية تجميلية، كما تساعد في علاج العديد من الأمراض، وتعتمد صناعة مستحضرات البحر الميت على الطين (كارنالايت) والأملاح المستخرجة من البحر الميت، وتحتوي مياه البحر الميت على (35) نوع من المعادن مثل: المغنيسيوم، الصوديوم، بوتاسيوم، كالسيوم، سيلينيوم، كلورايد، كبريت، برومين، منغنيز،

ويوجد (36) منشأة صغيرة ومتوسطة في مجال تصنيع منتجات البحر الميت بحجم استثمار كلي مقداره (10) مليون دولار وتوفر (460) فرصة عمل، ويتم تصدير منتجات البحر الميت حالياً لأكثر من (65) سوق في العالم وتشكل أوروبا أكبر سوق تصديري لها.

5.قطاع التعدين:

يتميز الأردن بوفرة الفوسفات والبوتاس، ويحتل الأردن المرتبة الثانية بين مصدري الفوسفات الخام في العالم، مستحوذاً على (18%) من إجمالي صادرات الفوسفات في العالم. وكما يحتل الأردن المرتبة الخامسة بين مصدري البوتاس في العالم مستأثراً بما نسبته (5%) من صادرات البوتاس على المستوى العالمي. وأن القيمة المضافة للصناعات التعدينية لا تتجاوز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بسبب الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الأولية بشكل رئيسي.

وأن توجيه الاستثمارات نحو إنتاج الأسمدة بدلاً من الاكتفاء بإنتاج الفوسفات الخام وتصديره على شكل مواد أولية، يحقق قيمة مضافة أعلى مما ينعكس إيجابياً على النمو في الناتج المحلي الإجمالي .ويحتاج هذا القطاع إلى استثمارات ضخمة في مجال البحث والتطوير، وذلك بهدف تطوير منتجات هذه الصناعات وتطوير منتجات جديدة ذات تكنولوجيات عالية.

6.قطاع التعليم العالي:

يعد الأردن من أوائل الدول العربية التي سمحت للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع، ويوجد في الأردن (9) جامعات حكومية و(13) جامعة خاصة، ويلتحق حالياً أكثر من (20) ألف طالب وطالبة من العرب والأجانب وذلك نظراً للسمعة الجيدة، للجامعات الأردنية والكفاءات المؤهلة، وتبنت الحكومة برنامج لإصلاح قطاع التعليم العالي بالتعاون مع البنك الدولي بهدف إعادة هيكلة القطاع وتحسين إدارته وتطوير البرامج والتخصصات. أما الفرص الاستثمارية المحتملة لقطاع التعليم العالي فهي:

- إنشاء مراكز البحث العلمي والمختبرات العلمية، خاصة وأن التشريعات تشجع الجامعات على الاستثمار في هذا المجال.
- السماح للجامعات الأجنبية بفتح فروع لها في الأردن مما يوفر فرصة جيدة لاستقطاب الطلبة العرب والأجانب.
- السماح للجامعات الأردنية بالتعاون مع الجامعات الأجنبية بإنشاء مراكز البحث والتطوير.

7. قطاع خدمات الرعاية الصحية:

يقصد الأردن أكثر من (100) ألف من المرضى العرب والأجانب سنوياً لغرض العلاج، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا العدد لأكثر من (140) ألف في السنوات القليلة القادمة، وأن متوسط إيرادات المرضى السنوي حوالي (600) مليون دينار، ويتبوأ هذا القطاع مكانة عالية ورفيعة في المنطقة خاصة في مجال معالجة عمليات القلب المفتوح ونقل وزراعة الكلى وجراحة العيون وأمراض العقم المختلفة. ويوجد في الأردن (57) مستشفى خاص و(27) مستشفى عام و(11) مستشفى تابعة للقطاع العسكري.

قطاع الاتصالات:يعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات المهمة والريادية في الأردن في السنوات الأخيرة. وقد أولت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ نشأة الأردن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأهمية والرعاية المناسبين، فمنذ تأسيس الإمارة أنشئت دائرة البرق والبريد، وبعد ذلك تم إنشاء وزارة البريد والاتصالات التي تعنى بكافة الاتصالات الوطنية في المملكة، وقد كان عدد الهواتف في ذلك الوقت لا يتجاوز مائة هاتف يدوي، وكانت تستخدمها الإدارات الحكومية فقط[51] (السكارنه، 2005).

أما في بداية عقد الخمسينيات فقد بدأ قطاع الاتصالات يأخذ مكانته المناسبة، في حين شهد عقدي الستينيات والسبعينيات نقلة نوعية في مجال الاتصالات بأنواعها الهاتفية والتلكسية والبرقية المحلية والدولية والأرضية والفضائية. وفي عقد الثمانينيات بدأ الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في البلاد من جهة، وعقد الانتشار الأوسع لخدمات الاتصالات والتي شملت مختلف المدن والقرى والتجمعات السكانية في البلاد من جهة أخرى. أما التطور الأهم في مجال التنظيم فقد حصل عام 1991. إذ صدر قانون إنشاء مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أعطى دفعة هامة للتحديث ودخل قطاع الاتصالات مرحلة جديدة، وذلك حين تم فصل الخدمات البريدية عن خدمات الاتصال، وقد شهد القطاع نقلة نوعية وهامة إذ استبدلت المقاسم اليدوية بأخرى إلكترونية.

وفي عام 1996، ولمواكبة التطورات والتغيرات الجذرية التي طرأت على قطاع الاتصالات العالمي، والتوجه نحو المنافسة بدلاً من الاحتكار، وتحرير سوق الاتصالات، تم إصدار قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995، والذي تم بموجبه إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومديرية سياسات قطاع الاتصالات، وتحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة حكومية ذات استقلال مالي وإداري، وتم تسجيلها في سجل الشركات بتاريخ 1997/10/8 تحت اسم (شركة الاتصالات الأردنية). فقد بدأت شركة الاتصالات الأردنية أعمالها برأس مال قدره (520) مليون دينار أردني تحت اسمها الجديد عام 1997 كمزود رئيسي (52)(نشرة صادرة عن شركة الاتصالات، 2002، ص15).

ومن أهم شركات الاتصال التي تعمل في الأردن ما يلي[53] (السكارنه، 2008، 344، 346):

1.شركة الاتصالات الأردنية:

إن أهم الخدمات المقدمة من شركة الاتصالات الأردنية هي ما يلي :

1. خدمة البريد الصوتي: وهي خدمة تقوم الاتصالات بتزويدها للمشترك، وتقوم بالترحيب بجميع المتصلين بالمشترك، وتسجل الرسائل الصوتية أثناء غياب المشترك، وتعلمه بالرسائل الجديدة عن طريق الاتصال به على هاتفه في الوقت الذي يختاره. وفي حال تم ترك رسائل صوتية أثناء انشغاله بمكالمة أخرى تقوم خدمة الاتصال الصوتي بالاتصال بالمشترك لإعلامه بالرسالة فور انتهائه من المكالمة.
2. المكالمات دون مقابل: وهي خدمة مهمة لشركات ومؤسسات الخدمات التي ترغب بتزويد زبائنها بالخدمات المتوافرة لديها عبر خط هاتفي متخصص لهذه الغاية دون

تحميل الزبائن كلفة إجراء هذه المكالمات، بل إن الشركة صاحبة العلاقة تدفع الحساب عن جميع المكالمات الواردة إليها من الزبائن، ومن أي مكان يكون فيه.

3. خدمات الاجتماعات المرئية: خدمة الاجتماعات المرئية توفر اتصالاً رقمياً ومرئياً بين المؤسسات، التي تبتعد عن بعضها، وهي من أكثر الطرق فاعلية لاستغلال الوقت، إذ تمكن المشترك من عقد اجتماعات دولية وجهاً لوجه دون الحاجة للسفر، وهي مصممة للمؤسسات التعليمية والمراكز الطبية والمؤسسات التجارية والشركات وقنوات التلفزة الفضائية.
4. تحويل المكالمة: يبقى المشترك على اتصال من خلال تحويل المكالمات المحلية والوطنية والخلوية إلى الوجهة التي يريد (باستثناء المكالمات الدولية).
5. مكالمة التنبيه: من خلال خدمة التنبيه يستطيع المشترك أن يبرمج هاتفه ليقوم بتذكيره أو إيضاحه.
6. إغلاق الصفر: يستطيع المشترك من خلال هذه الخدمة التحكم بالمكالمات الدولية والخلوية، من خلال إغلاق الصفر، مع العلم بأن هاتفه سيستمر في استقبال هذه المكالمات.
7. الترقيم المختصر: من خلال استخدام رمز مكون من خانتين يستطيع المشترك أن يطلب رقماً معيناً بدلاً من إدخال الرقم الأصلي.
8. وقت الراحة: عندما يكون المشترك متعباً فإن بإمكانه تحويل مكالماته للتسجيل.
9. خدمة الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة: وهي تقوم على تزويد خط رقمي من المقسم إلى موقع الزبون لتوفير مختلف خدمات الاتصالات مثل: الهاتف، والفاكس، ونقل البيانات، والصور المرئية والثابتة والمتحركة بكفاءة، وثقة عالية.

2. شركة موبايلكم – أنشطة الهواتف الخلوية:

باشرت العمل رسمياً في (2000/9/15) وبعد افتتاحها حققت الشركة نجاحاً ملموساً؛ تمثل في انضمام (15) ألف عميل للشركة وارتفع عدد العملاء وبصورة كبيرة ليصل إلى (70) ألف عميل في نهاية شهر كانون الأول من عام 2000.

وقد فاق هذا الرقم جميع التوقعات وأدى إلى إجراء تعديل دائم من أجل مواجهة الطلب المتزايد، وكانت الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2001 مخصصة لتحسين دوائر خدمة العملاء، مما مكن شركة (موبايلكم) ابتداء من فترة الربع الثاني من نفس العام من استغلال البداية الناجحة التي أحرزتها سنة 2000. وفي نهاية عام 2001 تمكنت شركة (موبايلكم) بعد (15) شهراً من العمل من أن تضم (185) ألف مشترك، أما السبب الرئيس للنمو كان قاعدة المشتركين الذين يدفعون مسبقاً والذي يمثل نسبة (63%) من القاعدة مقابل (26%) سنة 2000(54) (نشرة صادرة عن شركة موبايلكم 2003، ص22).

3. شركة فاست لينك زين:

تأسست عام 1995 لتقديم خدمات الهواتف النقالة وخدمات MMS و GSM وGPS. وكانت المهمة الأولى لشركة فاست لينك أخذ موقع القيادة في التكنولوجيا والإبداع والخدمات ذات

الجودة العالية للزبائن، ويسعى العاملون والمؤسسون للتوسع في الاقتصاد الأردني. أما أهم الانجازات التي حققتها الشركة فهي[55] (www.fastlink.com):

(73%) من الحصة السوقية في خدمات الهواتف النقالة.
تزويد خدمات G-PRS للاستفادة من خدمات الإنترنت عبر الهاتف.
التعاون مع شركات في الإمارات العربية والكويت.
دعم عدد من المؤتمرات والندوات التي عقدت في الأردن.
المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية.
تدريب عدد من الطلبة الأردنيين في مجالات مختلفة بالشركة.

4.شركة بتلكو:

1. تأسست عام 1994 لتقديم خدمات متنوعة في الإنترنت والاتصالات ومنها[56] (www.batelco.com):
2. تنظيم خدمات بيانات الاتصالات MDS.
3. تنظيم خدمات البيانات العالمية GMDS.
4. تطوير مواقع الإنترنت.
5. ADSL لخدمات الإنترنت السريعة.
6. شبكات Nets on Line.

وأن المهمة والرؤية لشركة بتلكو أن تصبح الأولى في تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت، والعالمية ذات الجودة العالية، والإبداع ضمن مقاييس تتناسب مع رغبات الزبائن.

5.شركة أمنية:

تأسست عام 2005 لتقديم خدمات الاتصالات للمشاركين ولديها ما يزيد عن مليون مشترك، وأن المهمة الأولى لشركة أمنية أخذ موقع القيادة في التكنولوجيا والإبداع والخدمات ذات الجودة العالية للزبائن على مستوى إقليم الشرق الأوسط. أما الإنجازات التي حققتها الشركة فهي[57] (www.umniah.com):

1. (13%) من الحصة السوقية في خدمات الهواتف النقالة.
2. تقديم كافة خدمات الاتصالات التي تقدمها الشركات الأخرى.
3. تزويد خدمات G-PRS للاستفادة من خدمات الإنترنت عبر الهاتف.
4. التعاون مع شركات في الإمارات العربية والكويت والسعودية.
5. دعم عدد من المؤتمرات والندوات التي عقدت في الأردن.
6. المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية.
7. تدريب عدد من الطلبة الأردنيين في مجالات مختلفة بالشركة.

النتائج والتوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات التي تعيشها البشرية تلعب الدور الأكبر في تحديد الوسائل التي تناسبها لتحسين أوضاعها الاقتصادية وتحقيق العيش الكريم لمواطنيها .وقد برز في العقود الأخيرة مفهومي الريادة والمشاريع الصغيرة كمفهومين متكاملين وركنين مهمين من أركان الاقتصاد في أي دولة ، وخاصة دول العالم النامي . واعتبرت الريادة والمشاريع الصغيرة من أهم الدعائم الأساسية للنهوض في الاقتصاد الوطني ، هذا بالإضافة إلى الآثار التنموية والاجتماعية والتي تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه الدول والمتمثلة في خلق فرص العمل والوظائف والحد من تفاقم مشكلة البطالة.كما خلصت الدراسة إلى أنه وفي ظل الظروف المتغيرة التي تسود السوق الدولية خاصة بعد انفتاح الأسواق والمنافسة الشديدة التي تضطر الشركات والدول لمواجهتها ، تتحول الريادة والمشروعات الصغيرة إلى أداة هامة من أدوات التعامل مع تطورات البيئة الدولية الجديدة، سواء كان الأمر يتعلق بالمشاريع الفردية أو الاقتصاديات الوطنية. كما أن مفهوم إقامة المشاريع الريادية الصغيرة يتوسع ، والدعوة إليها تأخذ جدية أكبر وذلك من خلال الجهود الكبيرة التي تبذلها المجتمعات المختلفة لتفعيل دور القطاع الخاص ، ودعم العمل الحر في مختلف المجالات الاقتصادية.وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب العلاقات بين مؤشرات الريادة والمشاريع الصغيرة ومؤشرات التنمية الاقتصادية هي علاقات طردية موجبة ، وأن الأردن بدأ اهتمامه يتزايد وبشكل كبير في موضوع الريادة والمشروعات الصغيرة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ، وخاصة بعد إثبات قدرتها على تحسين الوضع الاقتصادي لعشرات الآلاف من المواطنين .وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، فانه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- ضرورة أن تكون هناك تشريعات حكومية تسهل وتشجع التوسع في المشاريع الريادية الصغيرة ، وتسهيل المعاملات والإجراءات أمام المشاريع الريادية .

2- توسيع دائرة الإقراض والتمويل للمشروعات الريادية والصغيرة سواء الحكومية أو الأهلية ، وتسهيل تقديم القروض للمشاريع الريادية والصغيرة بناء" على معايير تخفف الضمانات الكثيرة المطلوبة من الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة لإقامة مشاريعهم.

3- ضرورة تأسيس هيئة بحثية عربية مختصة بالريادة والمشروعات الصغيرة ، لتنمية مجالات البحث والتطوير ، وتقديم النصح والمشورة بهدف تحسين وتطوير منتجات هذه المشاريع الريادية وتعزيز قدرتها التنافسية.

4- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الريادية والصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، من أجل استيعاب قضية تنمية الريادة والمشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

5- ضرورة دراسة التجارب الدولية في مجالي الريادة والمشروعات الصغيرة ، وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها محليا، ومن ثم إصدار تشريعات جديدة وفق خطة معينة ومدروسة للأوليات.

6- ايلاء ظاهرة الريادة والمشروعات الصغيرة مزيدا من الاهتمام والرعاية ، نظرا لأهميتها الكبيرة في التنمية ، وللخروج بأجيال يدركون الفرص ، ويمتلكون روح الابتكار والإبداع من أجل الخروج بمشاريع ناجحة تحقق لهم أهدافهم في تحقيق الربح والنمو.
7-إيجاد آلية تنسيق فاعلة بين الجهات الداعمة للمشاريع الريادية والصغيرة سواء الرسمية أو الأهلية ، ووسائل الإعلام المختلفة لإبراز أهمية الريادة والمشروعات الصغيرة في المجتمع ، وعرض نماذج للمشاريع الناجحة وقصص نجاحها ، بالإضافة إلى توضيح كافة الخيارات والفرص الاستثمارية المتاحة في السوق.

المراجـــع:

1. إسماعيل، صبري عبد الله. (2001). الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، دار القاهرة.
2. الأمين، عبد الوهاب. (2002). التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسيات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية)، دار حافظ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. تاركنتون، فران. (1998). ترجمة: هيئة الترجمة شعاع، ماذا علمني الفشل عن النجاح دليل جديد لإدارة المشروعات الصغيرة. خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، السنة السادسة، العدد الثاني، يناير، الشركة العربية للإعلام العربي (شعاع)، القاهرة، .
4. خطاطبه، جميل محمد سليمان. (1992). التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية –قسم الاقتصاد الإسلامي، اربد، الأردن.
5. الزيدان، كمال. (1994). الكيفية التي تنشأ عليها المشاريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد 65، عمان.
6. السكارنه، بلال. (2005). استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الأداء لشركات الاتصالات في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عمان العربية، كلية العلوم الإدارية والمالية.
7. السكارنة ، بلال. (2008).الريادة وإدارة منظمات الأعمال ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى.
8. صيام، وليد زكريا، وسلمان، طلال جيجان. (1999). محاسبة الشركات الصغيرة وأثرها في تنمية الريف والبادية الأردنية. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية الأردنية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
9. علي، عبد المنعم السيد. (1999). التمويل المصرفي للمشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن: مع إشارة خاصة إلى محافظة المفرق. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية الأردنية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص325.
10. عميش، سمير. (1993). المشاريع الصناعية الصغيرة، مجلة العمل، العدد 62، عمان.
11. المنصور، كاسر نصر وآخرون. (2000). إدارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، دار الحامد للنشر، عمان.
12. عبد الرحمن عمر، "الصناعات الصغيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 4، الإمارات العربية المتحدة 1986.
13. النجار، فايز، العلي، عبد الستار .(2006). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، الطبعة الأولى.
14. نشرات صادرة عن دائرة الأراضي والمساحة 2007.
15. نشرات صادرة عن شركات الاتصالات الأردنية 2007.
16. هيكل، محمد. (2003). مهارات وإدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

17. Coulter, Mary. (2001). Entrepreneurs hip in Action. Upper Saddle River, New Jersey: Prentice- Hall, Inc.
18. Gunasekaran, A.; Forker, L., and Kobu, B. (2000). Improving Operation Performance in A small Company: A Case Study. International Journal of Operations and Production Management, 20 (3). ISSN 0144-3577.
19. Hisrich, Robert D., and Peters, Michael P. (2002). Entrepreneurs hip (5th ed.). Irwin: McGraw- Hill Companies, Inc.
20. James C. Leontiades. (2001). Managing the Global Enterprise (Competing in Preason Education Limited UK. The Information Age).
21. Kuratko, Danald F.; Hodgetts, Richard M. (2001). Entrepreneurs hip A contemporary Approach (5th ed.). HarcoLirt College Publishers.
22. Longenecker, Justin G.; Moore, Carlos. W., & Petty, J. William. (2000). Small Business Management an: Entrepreneurial Emphasis. South-Western College: Publishing an International Thomson Publishing company,
23. Nicholas Siropolis. (1994). Small Business Management, 5th edition-Houghton Mifflin Company,
24. Peter, Hupalo. (2003). Thinking like An Entrepreneur www.yahoo@com. 20-Dec.
25. Peter, Hupalo. Business lessons from "The Entrepreneurial mindset" www.yahoo@com. 1-Dec. 2003
26. Pickle Hal B., & Abrahamson, Roycy L. (1990). Small Business Management (5th ed.). New York: John Wiley and Sons.
27. Robbert. M. 2004, Entrepreneurship Successful. An Online Guide To Business Success, www.zero.million.com. cited. 27-5-2004.
28. Robert. D. Histrich. (2002). Entrepreneurship. Fifth Edition, MC Graw - Hill higher Education. London
29. Royal Scientific Society (RSS) Investment Project profiles with special Emphasis on small and medium scale enterprises, Jordan -1989.
30. UNDP. (2005). Report about Human Resources Development. UN.
31. Wickham, Philip A. (2001). Strategic Entrepreneursship: A Decision - Making Approach to New Venture Creation and Management (2na ed.). Harlow: Pearson Education Limited. .
32. World Bank (policies and prospects for small and medium scale manufacturing industries), Jordan Report No. 6848-Jo, June - 1987.
33. World Bank, Policies & Prospects for Small, & Medium Scale Manufacturing Industries, Jordan Report No. 6848-Jo, June-1987.
34. www.Umniah.com.

35. www.Fastlink.com.
36. www.Batelco.com.
37. www.Orange.com.